الندوة الإقليمية حول التشغيل وتنمية الموارد البشرية تختتم أعمالها اليوم

طرح ورقة عمل حول دور الجهاز المركزي للاحصاء في إنشاء نظام معلومات سوق العمل

إبراهيم مطر يطالب بتنفيذ مسح للقوى العاملة بالبحرين لقياس مؤشرات العمالة والبطالة

تختتم اليوم الندوة الإقليمية حول التشغيل في إطار تنمية الموارد البشرية بدول مجلس التعاون الخليج أعمالها اليوم.

وتبدأ أعمال الندوة اليوم بعقد جلسة العمل الخامسة وذلك في تمام الساعة التاسعة صباحا حيث يترأسها الدكتور طالب الرفاعي نائب المدير الإقليمي للمنطقة العربية بمنطقة العمل الدولية.

وسيتم خلال الجلسة طرح ورقة العمل الثامنة حول دور الجهاز المركزي للاحصاء في إنشاء نظام معلومات سوق العمل بدولة البحرين. وقد أعد هذه الورقة ويقدمها خلال الجلسة أيضا الأستاذ ابراهيم خليفة مطر مدير الجهاز المركزي للاحصاء. وتعقب تلى هذه الورقة الشيخة نان حسن الخليفة من إدارة العمل والشئون اجتماعية.

كامل الصالح

إبراهيم مطر

عبدالرحمن سلمان الزياني

ورقة إبراهيم

وفيما يلي نستعرض أبرز ما جاء في ورقة الأستاذ ابراهيم خليفة مطر مدير الجهاز الاحصاء.

يقول السيد ابراهيم مطر:

تعتبر البيانات الاحصائية من المتطلبات الأساسية عند إعداد الخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن البيانات الاحصائية الدقيقة والشاملة تساهم إلى حد بعيد في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقترابا من الواقع مما يطمئن المخططين لسلامة التوجيهات التي تتضمنها الخطط وموضوعيتها سواء على مستوى الأهداف المطلوب تحقيقها أو الخطوات الاجرائية المطلوبة للتنفيذ. فالبيانات الاحصائية السليمة، تساعد في تحديد أكثر المسارات منطقية فيما يخص خطط التنمية بكافة جوانبها، كما تساعد في البناء السليم للمتغارج الاحصائية المرتبطة بالاسقاطات والتنبؤات المستقبلية. ومن يتتبع ان المعلومات هي أساس لمعرفة الواقع بحقائقه، وأيضا لتخطيط المستقبل ببدائله، وخصوصا في ظل الظروف الراهنة والتي يعاني فيها العالم كافة من مشكلة البطالة بين الشباب وبشكل أكبر في الدول النامية.

وتحقيقا لتقديم الخدمات الاحصائية لكافة وزارات الدولة ومؤسساتها ورغبة من حكومة دول البحرين الموقرة في أن تشمل الخدمات الاجتماعية والاحصائية كافة أنحاء البلاد وفق خطة لانتاج مع تعدد المجالات وفق سياسة رشيدة وعلمية، فقد تم انشاء هذا الجهاز تابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لتوفير الاحصاءات اللازمة للدولة وذلك في أكتوبر من عام ١٩٧٦ تحت اسم مكتب الاحصاء. ومنذ حصول البلاد على الاستقلال أولت الحكومة اهتماما أكبر لمكتب الاحصاء لتقديم خدمات أفضل وأكبر بتوفير البيانات الضرورية لعملية التنمية. ومن ثم صدر مرسوم أميري بتنظيم وزارة المالية بحيث أصبح مكتب الاحصاء مرافقا للاحصاء ثم تطور الى إدارة للاحصاء. واستمرت إدارة الاحصاء في التقدم متماشية مع التطور الذي تشهده البلاد في كافة القطاعات الى أن أصبحت جهازا مركزيا للاحصاء يتبع مجلس الوزراء عام ١٩٨٣.

وسعى الجهاز المركزي للاحصاء من خلال إدارته الثلاث الى توفير أهم الاحصاءات والمؤشرات عن البحرين والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن البيانات الاحصائية الدقيقة والشاملة تساهم إلى حد بعيد في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقترابا من الواقع مما يطمئن المخططين لسلامة التوجيهات التي تتضمنها الخطط وموضوعيتها سواء على مستوى الأهداف المطلوب تحقيقها أو الخطوات الاجرائية المطلوبة للتنفيذ. فالبيانات الاحصائية السليمة، تساعد في تحديد أكثر المسارات منطقية فيما يخص خطط التنمية بكافة جوانبها، كما تساعد في البناء السليم للمتغارج الاحصائية المرتبطة بالاسقاطات والتنبؤات المستقبلية. ومن يتتبع ان المعلومات هي أساس لمعرفة الواقع بحقائقه، وأيضا لتخطيط المستقبل ببدائله، وخصوصا في ظل الظروف الراهنة والتي يعاني فيها العالم كافة من مشكلة البطالة بين الشباب وبشكل أكبر في الدول النامية.

وتحقيقا لتقديم الخدمات الاحصائية لكافة وزارات الدولة ومؤسساتها ورغبة من حكومة دول البحرين الموقرة في أن تشمل الخدمات الاجتماعية والاحصائية كافة أنحاء البلاد وفق خطة لانتاج مع تعدد المجالات وفق سياسة رشيدة وعلمية، فقد تم انشاء هذا الجهاز تابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لتوفير الاحصاءات اللازمة للدولة وذلك في أكتوبر من عام ١٩٧٦ تحت اسم مكتب الاحصاء. ومنذ حصول البلاد على الاستقلال أولت الحكومة اهتماما أكبر لمكتب الاحصاء لتقديم خدمات أفضل وأكبر بتوفير البيانات الضرورية لعملية التنمية. ومن ثم صدر مرسوم أميري بتنظيم وزارة المالية بحيث أصبح مكتب الاحصاء مرافقا للاحصاء ثم تطور الى إدارة للاحصاء. واستمرت إدارة الاحصاء في التقدم متماشية مع التطور الذي تشهده البلاد في كافة القطاعات الى أن أصبحت جهازا مركزيا للاحصاء يتبع مجلس الوزراء عام ١٩٨٣.

وسعى الجهاز المركزي للاحصاء من خلال إدارته الثلاث الى توفير أهم الاحصاءات والمؤشرات عن البحرين والبرامج المتعلقة بعمليات التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. ومما لا شك فيه أن البيانات الاحصائية الدقيقة والشاملة تساهم إلى حد بعيد في بلورة تصورات ورؤى أكثر اقترابا من الواقع مما يطمئن المخططين لسلامة التوجيهات التي تتضمنها الخطط وموضوعيتها سواء على مستوى الأهداف المطلوب تحقيقها أو الخطوات الاجرائية المطلوبة للتنفيذ. فالبيانات الاحصائية السليمة، تساعد في تحديد أكثر المسارات منطقية فيما يخص خطط التنمية بكافة جوانبها، كما تساعد في البناء السليم للمتغارج الاحصائية المرتبطة بالاسقاطات والتنبؤات المستقبلية. ومن يتتبع ان المعلومات هي أساس لمعرفة الواقع بحقائقه، وأيضا لتخطيط المستقبل ببدائله، وخصوصا في ظل الظروف الراهنة والتي يعاني فيها العالم كافة من مشكلة البطالة بين الشباب وبشكل أكبر في الدول النامية.

وتحقيقا لتقديم الخدمات الاحصائية لكافة وزارات الدولة ومؤسساتها ورغبة من حكومة دول البحرين الموقرة في أن تشمل الخدمات الاجتماعية والاحصائية كافة أنحاء البلاد وفق خطة لانتاج مع تعدد المجالات وفق سياسة رشيدة وعلمية، فقد تم انشاء هذا الجهاز تابع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لتوفير الاحصاءات اللازمة للدولة وذلك في أكتوبر من عام ١٩٧٦ تحت اسم مكتب الاحصاء. ومنذ حصول البلاد على الاستقلال أولت الحكومة اهتماما أكبر لمكتب الاحصاء لتقديم خدمات أفضل وأكبر بتوفير البيانات الضرورية لعملية التنمية. ومن ثم صدر مرسوم أميري بتنظيم وزارة المالية بحيث أصبح مكتب الاحصاء مرافقا للاحصاء ثم تطور الى إدارة للاحصاء. واستمرت إدارة الاحصاء في التقدم متماشية مع التطور

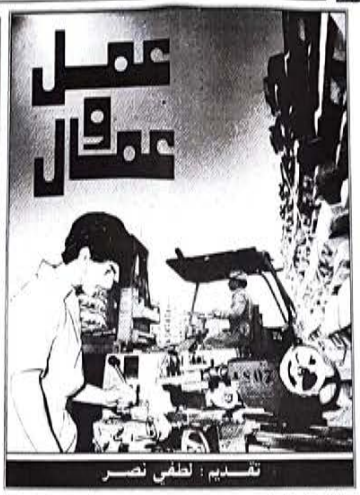

والشئون الاجتماعية)

ومهمة السجل السكاني المركزي جمع واثبات البيانات الفردية والواقعات المدنية لكل فرد، والبيانات هي الخصائص التي تميز كل فرد بذاته كالاسم وتاريخ تغييره والعنوان ومكان الميلاد والجنس والديانة والجنسية والحالة الزواجية والأرقام الخاصة بالوالدين أو للزوج/ الزوجة والمؤهل العلمي والتخصص والمهنة. أما الواقعات المدنية فهي عناصر الحالة المدنية للفرد من ولادة ووفاة وزواج وطلاق وتغيير الجنسية وتغيير تصريح الإقامة.

وتعتبر جميع المعلومات السكانية المدونة في نظام السجل السكاني سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو نشرها أو استخدامها إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون.

وتعتبر قاعدة معلومات الأفراد السكانية الخاصة بإدارة السجل السكاني المركزي اساسا لسجل سكاني متجدد، كما تعتبر النواة الأساسية للمعلومات حيث ربط جميع المعلومات المتداولة بالأدلة بهذا السجل والتنسيق مع المؤسسات الحكومية بشأن طرق الحصول على معلومات الأفراد والعناوين، وكيفية تبادلها واستخدامها من قبلهم عن طريق الحاسب الآلي سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

وسائل المعلومات

إن هذه الأهداف ما هي إلا نتاج أي مسح من مسوح القوى العاملة. اما إذا نفذ هذا المسح بشكل دوري. سنوي مثلا . واصبح برنامجا احصائيا جاريا فإنه سوف يعد متخذ القرار وواضع السياسة بمعلومات دورية متجددة وعلى درجة كبيرة من الأهمية وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١ . دراسة مقدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة المتوافرة، ومدى التغير في هذه المقدرة الاستيعابية من عام إلى آخر.

٢. التقييم المستمر لبرامج التدريب التأهيلي التي توفرها الدولة لتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل.

٣. توفير مؤشرات وأدلة لتقييم مدى الربط بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل وذلك من خلال تحديد المستويات التعليمية والتخصصات الدراسية والمهن المختلفة التي يزداد فيها العرض على الطلب، والأخرى التي يقل العرض عن احتياجات سوق العمل ومدى التغير في هذه العلاقة من عام الى عام.

٤. تحديد الخصائص المهنية والنشاطية والتعليمية للعمالة الوطنية بالدولة ومدى التغير في هذه الخصائص من وقت لآخر.

للاحصاء، ومن الأجدر وكما هو متبع في كل الدول، وتمشيا مع مواد المرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ في شأن الاحصاء والتعداد، صدور قرار لتنفيذ هذا المسح.

٥. انشأ وحدة متخصصة تابعة لإدارة الاحصاء بالجهاز المركزي للاحصاء لمتابعة استمرارية تنفيذ هذه المسوح، وقياس المؤشرات وعمل الدراسات اللازمة.

أهداف المسح

١. توفير بيانات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية عن السكان في البحرين وبدرجة كبيرة من التفصيل لأغراض رسمي السياسات والبرامج ومتخذي القرارات بالسرعة الممكنة.

٢. تقدير معدلات البطالة بالنشاط الاقتصادي على مستوى الدولة وعلى مستوى المناطق الجغرافية والحضر والريف حسب الخصائص المختلفة (العمر، النوع، الحالة التعليمية، التخصص العلمي والحالة الزوجية).

٤. التعرف على مستويات الأجور ومتوسطات ساعات العمل الاسبوعية.

٥. تقدير متوسط حجم الأسر ومعدلات المعيشة.

٦. تقدير معدلات الخصوبة والوفيات.

٧. تقدير معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

٨. توفير قاعدة بيانات لاجراء المسوح الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

٩. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.

١٠. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.

١١. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.

١٢. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.

١٣. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.

١٤. توفير بيانات عن الأسر المعيشية.